مرسوم اتحادي رقم (198) لسنة 2024
بالتصديق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة
وجمهورية أوزبكستان بشأن التعاون القانوني في المسائل المدنية والتجارية

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أوزبكستان بشأن التعاون القانوني في المسائل المدنية والتجارية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة طشقند بتاريخ 27 سبتمبر 2024، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 26 /جمادى الآخرة / 1446هـ
الموافق: 27 / ديســـــمبر / 2024م

اتفاقية

بين

الإمارات العربية المتحدة

و

جمهورية أوزبكستان

بشأن

التعاون القانوني في المسائل المدنية والتجارية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أوزبكستان ويشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين"،

سعيا لزيادة تطوير التعاون الثنائي في المجال القانوني والقضائي.

إدراكا بالحاجة لتعزيز التعاون في المساعدة القانونية في المسائل المدنية والتجارية.

اتفقا على الآتي:

المادة 1

المساعدة القانونية

1. يتمتع مواطني أحد الاطراف في اراضي الطرف الآخر بذات الحماية القانونية لمواطني الطرف الآخر بالإضافة إلى حق اللجوء إلى القضاء وسلطات إنفاذ القانون للطرف الاخر في المسائل المدنية والتجارية وفقا لذات الأحوال لمواطني هذا الطرف الاخر.
2. تطبق احكام البند 1 من هذه المادة أيضا على الكيانات القانونية الموجودة والمنشأة في أراضي أي من الطرفين وفقا لتشريعاته.
3. يحق لمواطني أحد الأطراف الحصول على تخفيض أو إعفاء من النفقات القضائية في أراضي الطرف الآخر، بالطريقة المنصوص عليها لمواطني ذلك الطرف وفقاً لتشريعات ذلك البلد.

المادة 2

نطاق المساعدة القانونية

في إطار هذه الاتفاقية، يتم تقديم المساعدة في:

أ) تبليغ الإعلانات القضائية، المستندات القضائية والقانونية الأخرى (فيما يلي - تبليغ المستندات).

ب) استلام الأدلة.

ج) الاعتراف بالأحكام القضائية في القضايا المدنية والتجارية واتفاقيات التسوية التي يتم اعتمادها من المحكمة في تلك الدعاوى وتنفيذها.

المادة 3

تطبيق الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي طلب للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية والتجارية تم تقديمه قبل دخولها حيز التنفيذ.
2. لا تطبق هذه الاتفاقية على التدابير المؤقتة أو الأولية، باستثناء المسائل المتعلقة بالضرائب والبدلات.
3.

المادة 4

السلطات المركزية وتوثيق المستندات

1. تقدم طلبات المساعدة القانونية عبر السلطات المركزية للطرفين، ما لم ينص على غير ذلك في الاتفاقية.
2. السلطات المركزية المذكورة في البند (1) من هذه المادة:
بالنسبة للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل للإمارات العربية المتحدة.
بالنسبة لجمهورية أوزبكستان هي وزارة العدل لجمهورية أوزبكستان.
3. تكون جميع المستندات المتعلقة بطلبات المساعدة القانونية موقعة ومختومة رسميا بواسطة الطرف الطالب.

المادة 5

تقديم المستندات وطلب تبليغ المستندات

1. تعتبر المستندات المقدمة وفقا لهذه الاتفاقية كما لو تم تقديمها في أرضي الطرف الطالب.
2. يجب أن يشمل طلب تبليغ المستندات على جميع البيانات المتعلقة باسم المعلن اليه ولقبه، محل إقامته وعمله، موقع الكيان القانوني، قائمة بالمستندات والمعلومات الأخرى المتعلقة بالطلب المطلوب تبليغه لذلك الشخص. كما يجب الإشارة في الطلب الى أي طريقة خاصة بالتبليغ.

المادة 6

امر تنفيذ طلب تبليغ المستندات

1. يكون تبليغ المستندات بواسطة السلطات القضائية لدى الطرفين عبر السلطات المركزية وفقاً للإجراء المقرر من الطرف المطلوب اليه، دون تحصيل رسوم او نفقات مقابل ذلك.

2. يجوز تبليغ المستندات وفقا لأجراء او طريقة خاصة يحددها الطرف الطالب، شريطة ألا يتعارض مع تشريع الطرف المطلوب اليه.
3. يجوز تبليغ المستندات عبر القنوات البريدية، أو تسليمها مباشرة إلى المعلن إليه، الذي يوافق على قبولها طواعية دون أي قيد.

المادة 7
الاعتراف بتبليغ المستندات

1. تقتصر صلاحيات السلطة القضائية لدى الطرف المطلوب اليه على تسليم المستندات للمعلن اليه.
2. يثبت تبليغ المستندات بتوقيع المعلن اليه أو بشهادة من السلطات القضائية مبينا بها اسم المعلن اليه، تاريخ وطريقة التبليغ، وإذا تعذر تنفيذ ذلك التبليغ، أسباب تعذر ذلك التبليغ.
3. ترسل نسخة من مستند / مستندات موقعة من المرسل اليه أو مستند اثبات التبليغ الى السلطة الطالبة عبر السلطات المركزية للطرفين.

المادة 8
طلب الحصول على الأدلة

1. يجوز للسلطات المختصة، وفقا لتشريعات ذلك الطرف، طلب الادلة في المسائل المدنية والتجارية بإرسال طلب إلى السلطات المختصة للطرف الآخر.
2. لأغراض هذه الاتفاقية، يشتمل أخذ الادلة:
   أ) أخذ الافادات وشهادات الشهود المأخوذة على اليمين أو غير ذلك.
   ب) إبراز، تعريف أو فحص المستندات، السجلات، النماذج المتحصلة وفقاً للبند الفرعي أ من هذا البند.
3. يجب ان يحدد في الطلب:
   أ) السلطة المختصة طالبة الأدلة.
   ب) طبيعة الإجراءات المطلوب من أجلها الأدلة وجميع المعلومات الضرورية.
   ج) أسماء وعناوين الأطراف المعنين بالإجراءات (اسم، وأو عنوان الكيان القانوني)
   د) الأدلة المطلوب الحصول عليها.
   ه) أسماء وعناوين الأشخاص المطلوب سماعهم.
4. عند الاقتضاء، يرفق بالطلب قائمة بالأسئلة المطلوب توجيهها للشهود أو الأشخاص الاخرين، أو بيان بالموضوع المطلوب أخذ الإفادة والمستندات ذات الصلة بالأدلة أو الإفادة.

المادة 9
أمر تنفيذ طلب الأدلة

1. تقوم السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب اليه بتنفيذ الطلب وفقا لأحكام تشريع ذلك الطرف والحصول على الأدلة المطلوبة بموجب الوسائل والإجراءات المسموح بها في تشريعه بما في ذلك الوسائل الجبرية الملائمة.

2. يجب على الطرف المطلوب إليه أن يتبع طريقة خاصة او إجراء عند استلام الأدلة المطلوبة في الطلب إلى الحد الذي لا يتعارض مع قوانينه وما جرى عليه العمل.
3. يجب تنفيذ الطلب بأسرع ما يمكن.
4. بناء على طلب الطرف الطالب، على الطرف المطلوب اليه إخطار الأطراف المعنية و / او ممثليها بوقت ومكان الإجراء، حتى يتسنى لهم الحضور. يجب ارسال البيانات للأطراف و /أو ممثليهم مباشرة أو عن طريق الطرف الطالب.
5. في حالة تنفيذ الطلب، يجب ارسال المستندات التي تثبت التنفيذ الى الطرف الطالب.
6. في حالة عدم تنفيذ الطلب كليا أو جزئيا يجب إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء مع الأسباب الداعية لعدم تنفيذه.

المادة 10
صلاحيات البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية

يجوز للأطراف تبليغ المستندات والحصول على الأدلة من مواطنيها عن طريق البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعنية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق وسائل الإكراه أو التهديد.

المادة 11
النفقات المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية

لا يترتب على تنفيذ الطلب والحصول على الأدلة بواسطة الطرف المطلوب إليه أي تعويضات عن رسوم، مصاريف او تكاليف. ومع ذلك فأن للطرف المطلوب اليه الحق في طلب استرداد.

أ) نفقات ومصاريف دفعت للشهود، الخبراء او المترجمتين.
ب) تكاليف تكبدت لتأمين حضور الشهود الذين لا يحضرون طواعية.
ج) تكاليف ونفقات ترتبت عن إتباع إجراء خاص بالطلب لدى الطرف الطالب.

المادة 12
رفض تقديم المساعدة

1. لا يجوز رفض طلب المساعدة باستثناء الحالات عند تنفيذها:
أ) لا يدخل ضمن اختصاص السلطات القضائية لدى الطرف المطلوب إليه.
ب) كان يمس بسيادة، امن أو النظام العام لدى الطرف المطلوب إليه.
ج) يتعارض مع تشريع الطرف المطلوب إليه.
2. لا يجوز رفض الطلب على أساس أنه لا يحتوي على أسس قانونية كافية تتعلق أساسا بالقضية.
3. في حالة رفض تنفيذ طلب المساعدة القانونية، على الطرف المطلوب اليه إبلاغ الطرف الطالب عن أسبابه من غير إبطاء.

المادة 13
الأهلية والوضع القانوني

1. تحدد الأهلية القانونية للشخص العادي بموجب تشريع الطرف الذي يكون ذلك الشخص مواطناً فيه.
2. يحدد الوضع القانوني للشخصية القانونية بتشريع الطرف في الأراضي الذي أنشئ فيه.

المادة 14
اختصاص المحاكم في منازعات الممتلكات المنقولة

1. فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالممتلكات المنقولة، يكون للسلطات القضائية للطرفين الاختصاص إذا:
   أ) كان للمدعى عليه في وقت رفع الدعوى محل إقامته أو مقر في اراضي ذلك الطرف.
   ب) كان للمدعى عليه وقت رفع الدعوى، مكان أو فرع ذو طبيعة تجارية أو صناعية أو أعمال للكسب في اراضي ذلك الطرف، وكانت الدعوى تتعلق بمثل ذلك النشاط.
   ج) كان هناك اتفاق على أي نحو بين المدعى والمدعى بشأن التزامات تعاقدية نشأ عنها تقاضي أو يجب تنفيذها في اراضي ذلك الطرف.
   د) ارتكب الفعل المخل عن التزامات غير التعاقدية في اراضي ذلك الطرف.
2. يحق للسلطات القضائية لأي من الطرفين النظر في الطلب بشأن التدابير الأمنية. إذا كان لهم الاختصاص بالنظر في النزاع الرئيسي وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

المادة 15
الاعتراف بالأحكام القضائية وتنفيذها

لأي من الطرفين، مع مراعاة تشريعه، الاعتراف و / أو تنفيذ المستندات القضائية التالية، الممنوحة في اراضي الطرف الآخر:

أ) الحكم القضائي في المسائل المدنية والتجارية.
ب) قرار المحاكم الجنائية المتعلق باسترداد الضرر الذي تسببه الجريمة.

المادة 16
شروط الاعتراف بالأحكام القضائية وتنفيذها

مراعاة لأحكام هذه الاتفاقية، تقوم السلطات القضائية لأحد الطرفين، التي يطلب اليها الاعتراف بحكم أو تنفيذه، عند فحص الأسس التي بنت عليها السلطات القضائية اختصاصها في الطرف الاخر، الالتزام بالوقائع المبينة في الحكم والتي أنبنى عليه الاختصاص، مالم يكن الحكم المذكور قد صدر غيابيا.

المادة 17
مستندات للاعتراف وتنفيذ الاحكام القضائية

على السلطات القضائية لاحد الأطراف، الذي يطلب الاعتراف بالحكم او تنفيذه لدى الطرف الآخر تقديم ما يلي عبر السلطات المركزية:

أ) نسخة مصدقة من الحكم.

ب) مستند رسمي بشأن النفاذ القانوني للحكم القضائي، ما لم ينص على ذلك في الحكم نفسه.

ج) في حالة الحكم الغيابي، صورة موثقة من الاعلان أو أي مستند أخر يشير أن المدعى عليه قد تم اعلانه حسب الأصول.

د) إذا كان الطلب لتنفيذ حكم فقط، صورة موثقة من حكم التنفيذ.

المادة 18
الاعتراف بالأحكام وتنفيذها من قبل السلطات القضائية

1. السلطات القضائية لدى الطرف المطلوب إليه، عند النظر في مسألة الاعتراف بالحكم القضائي أو تنفيذه التأكد من مطابقة الحكم للشروط الواردة في هذه الاتفاقية.
2. في حال استيفاء جميع الشروط، تصدر المحكمة أمر بشأن التنفيذ الإجباري.
3. يجوز إصدار قرارات تنفيذ الاحكام القضائية كلياً أو جزئياً، إذا كان الجزء المطلوب تنفيذه من ذلك الحكم القضائي قابلاً للتنفيذ.

المادة 19
النفقات المتعلقة بتنفيذ الاحكام القضائية

فيما يتعلق بالنفقات القضائية لتنفيذ الأحكام القضائية، تطبق تشريعات الطرف الذي تنفذ الاحكام في أراضيه.

المادة 20
الاحكام القضائية غير الخاضعة للاعتراف والتنفيذ

لا يعترف بالحكم ولا ينفذ في الحالات، إذا كان الحكم:

أ) لم يدخل حيز التنفيذ.
ب) لم يكن صادراً عن محكمة مختصة.
ج) لم يكن مبنياً على وقائع الدعوى.
د) تم اصدار الإجراءات على أساس رفض تنفيذ قانون الطرف المطلوب اليه في الحالات التي ينطبق فيها هذا القانون.

ه) يحتوي على مطالبه تتعارض مع التشريعات المعمول بها والنظام العام لدى الطرف المطلوب اليه.

و) تتعارض مع القواعد والقوانين الطرف المطلوب اليه فيما يتعلق بالتمثيل القانوني أو الأشخاص ناقصي الأهلية.

ز) صدر غيابياً ولم يعلن المدعى عليه وفقاً للقوانين النافذة في بلده.

ح) صدر حكم بشأن دعوى لذات الأطراف، بذات موضوع النزاع في أراضي الطرف الذي يعترف بالحكم أو تنفيذه بموجب حكم ملزما قانونياً، أو إذا كانت محكمة ذلك الطرف قد بدأت إجراءات في تلك القضية من قبل.

المادة 21
الاعتراف بقرارت التحكيم وتنفيذها

1. دون المساس بأحكام هذه الاتفاقية، تكون قرارات التحكيم الصادرة في أراضي أي من الطرفين شريطة أن:

أ) يصدر قرار المحكمين بناء على اتفاق مكتوب بين أطراف النزاع على ان يقدم إلى المحكمين للفصل في أي نزاع معين أو مستقبلي ناشئ عن علاقات قانونية.

ب) يصدر القرار في المسائل القابلة للتحكيم وفقا لتشريعات الطرف الطالب ولا تتعارض مع السياسة العامة للطرف المطلوب إليه.

2. على الطرف طالب الاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه تقديم نسخة من القرار مصحوبة بمستند صادر عن السلطة القضائية المختصة لدى الطرف الطالب تفيد أن القرار قابل للتنفيذ وشهادة موثقة عن اتفاق لأطراف النزاع الذي يخول المحكمين سلطة الفصل في النزاع.

المادة 22
التسويات

1. يتم الاعتراف بالتسوية التي اعتمدتها السلطة القضائية لأي من الطرفين، المختصة بالنظر في المطالبات وفقا لتشريعاته وتنفيذه في اراضي الطرف الآخر، مراعاة امكانية تنفيذه وفي حال لا يتعارض مع تشريع الطرف المطلوب اليه.

2. على الطرف الذي يطلب الاعتراف بالتسوية أو تنفيذها تقديم صورة رسمية من المستندات القضائية التي تؤكد التسوية.

المادة 23
اللغات

1. تستخدم السلطات المركزية للأطراف اللغة الرسمية في المراسلات لبلدانها مع ترجمة تقدم باللغة الرسمية للطرف الآخر أو باللغة الإنجليزية.
2. تقدم جميع الطلبات والمستندات الداعمة، وكذلك مستندات تنفيذها، في نسختين مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب اليه أو إلى اللغة الإنجليزية.

المادة 24
الاتفاقيات الدولية الاخرى

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات الطرفين الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى يكون كليهما عضواً فيها.

المادة 25
تسوية النزاعات

تحل أي منازعة تنشأ عن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية بالتشاور والمفاوضات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 26
التعديلات والاضافات

يجوز تعديل هذه الاتفاقية واستكمالها ببروتوكولات منفصلة ودخولها حيز التنفيذ بالطريقة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بموجب الاتفاق المتبادل بين الأطراف.

المادة 27
النفاذ والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق، وتدخل حيز التنفيذ عند انقضاء ثلاثين يومًا (30) بعد تبادل وثائق التصديق.
2. ابرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محددة.

3. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار الطرف الآخر عن نيته إنهاء هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية. يتم إنهاء هذه الاتفاقية بعد ستة (6) أشهر من يوم الاستلام بواسطة أي من الطرفين.

لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على استكمال الإجراءات التي بدأت في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية.

إشهادا بذلك، فإن الموقعين، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما، المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

حُررت في ---عشقد--- من نسختين متطابقتين، في هذا اليوم ---27--- من شهر ---سبتمبر--- سنة 2024 باللغات العربية والاوزبكية والانجليزية، ولكل من هذه النصوص ذات الحجية، وفي حالة أي اختلاف في تفسيرها يسري النص الإنجليزي.

عن	عن
دولة الإمارات العربية المتحدة	**جمهورية اوزبكستان**

Agreement
Between
The Republic of Uzbekistan
And
The United Arab Emirates
On
Legal Assistance in Civil and Commercial Matters

The Republic of Uzbekistan and the United Arab Emirates, hereinafter referred to as the ''Parties'',

Striving for further development of bilateral cooperation in legal and judicial spheres,

Recognizing the need to strengthen the cooperation in legal assistance in civil and commercial matters,

HAVE AGREED as follows;

Article 1
Legal assistance

1. Citizens of one Party in the territory of the other Party shall be provided the same legal protection as citizens of the other Party as well as the right to apply to judicial and law enforcement authorities of the other Party, on civil and commercial matters on the same conditions as the citizen of the other Party.
2. Provisions of paragraph 1 of this Article shall also be applied to the legal entities located and established in the territory of either Party in accordance with its legislation.
3. Citizens of one Party shall have the right for reduction of or exemption from judicial expenses in the territory of the other Party in the manner prescribed for the citizens of that Party in accordance with the legislation of that country.

Article 2
Scope of legal assistance

Within the framework of this agreement, assistance shall be applied to;

a) Serving of judicial summons, other judicial and legal documents (hereinafter- serving of documents);
b) Reception of evidence;
c) Recognition and execution of judicial decrees in civil and commercial cases, as well as settlement agreement approved by the court in such cases.

Article 3

Application of the agreement

1. This agreement shall also be applied to any request for mutual legal assistance on civil and commercial matters submitted prior to its entry into force.
2. This agreement shall not be applied to temporary or preliminary measures, except for issues related to taxation and allowance.

Article 4

Central Authorities and authentication of documents

1. Requests for legal assistance shall be made through central authorities of the Parties, unless otherwise provided for by this Agreement.
2. The central authorities mentioned in Paragraph 1of this Article shall be:
   On behalf of the United Arab Emirates- Ministry of Justice of the United Arab Emirates.
   On behalf of the Republic of Uzbekistan-Ministry of Justice of the Republic of Uzbekistan,
3. All documents related to requests for legal assistance shall be officially signed and sealed by the Requesting Party.

Article 5

Submission of documents and request for serving of documents

1. Documents submitted in accordance with this Agreement shall be deemed submitted in the territory of the Requesting Party.
2. A request for serving of the documents shall furnish all information related to the name and title, places of residence and work of the addressee, place for legal entities, the list of documents, and other

information related to the request to be served on that person. Where any special method of serving of documents is considered desirable, this shall be indicated in the request.

Article 6

Order of execution of the request for service of documents

1. Serving of documents shall be performed by judicial authorities of the Parties through the central authorities in accordance with the procedure established by the Requested Party. No fees and costs may be levied for effecting such service.
2. Service of documents may be effected in a special method or manner specified by the Requesting Party provided that it does not contravene the legislation of the Requested Party.
3. Serving of documents can be performed through postal channels, or delivered directly to the addressee, who agrees to accept the voluntarily without any constraint.

Article 7

Acknowledgement of serving of documents

1. Powers of judicial authorities of the Requested Party are limited to the delivery of documents to the addressee.
2. Serving of documents shall be acknowledged by the signature of addressee or by a certificate of judicial authorities with an indication of the name of the addressee, date and method of serving, and if such delivery could not be effected, the reasons for such non-delivery.
3. A copy of the document\documents signed by the addressee or the document acknowledging the serving shall be sent to the requesting authority through the central authorities of the Parties.

Article 8

Requesting for evidence

1. Competent authorities may, in accordance with the legislation of that Party, request for the evidence on civil and commercial matters by sending a letter of request to competent authorities of the other Party:

2. For the purposes of this Agreement, taking evidence includes;
   a) Taking statements and testimonies of witnesses under oath or otherwise;
   b) Production, identification or examination of documents, records, samples obtained in accordance with sub-paragraph A of this paragraph.
3. A letter of request shall specify:
   a. Competent authority that requests the evidence;
   b. Nature of the proceedings for which the evidence is required and all necessary information;
   c. Names and addresses of the Parties to the proceedings (name and(or) location of legal entities);
   d. Evidence to be obtained;
   e. Names and addresses of persons to be examined.
4. If required, a letter of request shall be attached by the list of interrogatories of witnesses or other persons or a statement of the subject matter about which they are to be examined and the documents relevant to such evidence or statement.

Article 9

Order of execution of a letter of request for evidence

1. Competent authorities of the Requested Party shall execute letter of request in accordance with the provisions of the legislation of that Party and obtain the required evidence by applying methods and procedures that are permissible under its legislation, including appropriate methods of compulsion.
2. The Requested Party shall apply a special order or procedure on reception of evidence which has been required in a letter of request insofar as this does not contradict its laws and practices.
3. A letter of request shall be executed as expeditiously as possible.
4. At the request of the Requesting Party, the Requested Party shall inform about the time and venue of the proceedings in order the parties concerned and/or their representatives may present therein. This information shall be sent to parties and/or their representatives directly or through the Requesting Party.

5. If a letter of request has been executed, the documents establishing its execution shall be sent to the Requesting Party.
6. In the instance where a letter of request has not been executed in whole or in part, the Requesting Party shall be informed immediately on the reasons for such non-execution.

Article 10

Powers of diplomatic missions and consular posts

The Parties shall be entitled to serve documents and obtain the evidence from their citizens through respective diplomatic missions and consular posts. However, methods of compulsion or threats of their use cannot be applied.

Article 11

Expenditure related to rendering legal assistance

The execution of letter of request and the taking of evidence by the Requested Party shall not give rise to any reimbursement of charges, expenses or costs. However, the Requested Party shall have the right to seek reimbursement of the;

a) Expenses and charges paid to the witnesses, experts or interpreters:
b) Costs incurred to secure the attendance of witnesses who have not appeared voluntarily:
c) Costs and expenses occasioned by the application of a special procedure on request of the Requesting Party.

Article 12

Refusal to render assistance

1. Request for legal assistance may not be refused, except for cases when their execution:
    a) Does not fall within the competence of judicial authorities of the Requested Party;
    b) Can prejudice the sovereignty, security or public order of the Requested Party;
    c) Contradicts the legislation of the Requested Party;

2. Request may not be refused on the grounds that it does not contain sufficient legal grounds which essentially related to the case.
3. In case of refusal of the execution of the request for legal assistance, the Requested Party shall inform the Requesting Party on its causes immediately.

Article 13

Legal capacity and status

1. Legal capacity of a natural person shall be defined by the legislation of the Party of which that person is a citizen.
2. The legal status of a legal entity shall be defined by the legislation of the Party in the territory of which it was established.

Article 14

Jurisdiction of courts on movable property disputes

1. On matters related to movable property, judicial authorities of the Parties shall have jurisdiction if:
   a) Defendant at the time of institution of the suit has his domicile or residence in the territory of that Party:
   b) Defendant has at the time of institution of the suit, a place or branch of commercial or industrial nature or works for gain in the territory that Party, and the suit relates to such activity;
   c) Under the Agreement in any form between the plaintiff and defendant, the contractual obligations giving rise to the litigation are or have to be performed in the territory of that Party;
   d) The act of infringement of non-contractual liability has been committed in the territory of that Party;
2. Judicial authorities of either Party are entitled to consider the application on claim security measures. If, in accordance with provisions of this Agreement, they are competent to consider the main dispute.

Article 15

Recognition and execution of judicial decrees

Either of the Parties, subject to its legislation, recognizing and/or executes the following judicial documents, awarded in the territory of the other Party:

a) Judicial decree on civil and commercial matters;
b) Decision of criminal courts related to recovery of the damage caused by the crime.

Article 16

Conditions for recognition and execution of judicial decrees

Subject to the provisions of this Agreement, the judicial authorities of one Party, requested to recognize or execute a decree shall, when examining the grounds of jurisdiction exercised by the judicial authorities of the other Party, be bound by the facts stated in that decree and on which jurisdiction is based, unless the said decree had been passed in absentia.

Article 17

Documents for recognition and execution of judicial decrees

Judicial authorities of one Party, requesting recognition or execution of a decree in the other Party shall through the central authorities submit the following:

a) A certified copy of the decree;
b) An official document on entry into legal force of the judicial decree, unless that is provided for in the decree itself;
c) In case of a decree in absentia, an authenticated copy of the summons or any other document showing that the defendant was duly summoned;
d) If the request is only for execution of a decree, an official authenticated copy of a decree for execution.

Article 18

Recognition and execution of decree by judicial authorities

1. Judicial authorities of the Requested Party, at consideration of the issue of recognition or execution of the judicial decree, without reviewing the

merits of the case, confine with the ascertaining the compliance of the decree with the conditions provided for in this Agreement.

2. In case, if all conditions are observed, the court passes an order about compulsory execution.
3. Order of execution may be made for the whole or part of the judicial decree, if the execution of such part of the decree is severable.

Article 19

Expenditure related to execution of judicial decrees

In respect of judicial expenses on execution of judicial decrees shall be applied the legislation of the Party in the territory of which the decrees shall be executed.

Article 20

Judicial decrees which are not subject for recognition and execution

Judicial decision shall not be recognized or executed in cases, if such decree:

a) Has not entered into force;
b) Has not been passed by a court of competent jurisdiction;
c) Has not been passed on the merit of the case;
d) Has been passed on the proceedings to be founded on a refusal to enforce the law of the Requested Party in cases in which such law is applicable;
e) Contains a claim which is contrary to the acting legislation and public order in the Requested Party;
f) Contravenes the laws and rules of the Requested Party concerning the legal representation or incapable persons;
g) Has been passed in absentia and defendant was not duly summoned in accordance with the rules applicable in his country;
h) Has been passed on the case between the same parties, on the same subject matter, and on the same grounds in the territory of the Party where a decree had to be recognized or executed, under which already exits entered into legally force decree, or if the court of that party preciously instituted proceedings under that cases.

Article 21

Recognition and execution of arbitral awards

1. Without prejudice to the provisions of this Agreement, arbitral awards made in the territory of either Party, provided that:
   a) The award of arbitrators is based on a written agreement of the parties to the dispute to submit to arbitrators for determination of any specific or future dispute arising out of legal relations;
   b) The award was made on matters arbitrable according to the legislation of the Requesting Party is not contrary to the public policy of the Requested Party.
2. The Party requesting recognition and execution of an arbitral award shall send a copy of the award accompanied by respective document of the judicial authorities in the Requesting Party to the effect that the award is executable, and a certified copy of the agreement between the disputant parties empowering the arbitrators to decide the dispute.

Article 22

settlements

1. Settlement that was confirmed by the judicial authority of either party, which is competent to consider claims in accordance with its legislation, shall be recognized end executed in the territory of the other party with due consideration of possibility of its execution and in case it does not contradict the legislation of the Requested Party.
2. The Party requesting or execution of settlement shall submit an official copy of judicial document confirming the settlement.

Article 23

Languages

1. In correspondence, central authorities of the Parties use the official language of their countries with a translation provided in the official language of the other Party or in English.
2. All requests and supporting documents, as well as documents of their execution, shall be presented in two copies and accompanied by translation into the official language of the Requested Party or into English language.

Article 24
Other international agreements

Provision of this Agreement shall not affect the rights and obligations of the Parties deriving from other international agreements to which they are parties.

Article 25
Settlements of disputes

Any disputes arising on the implementation or interpretation of this Agreement shall be resolved by consultation and negotiations between the Parties through diplomatic channels.

Article 26
Amendments and Supplements

By mutual consent of the Parties, this Agreement may be amended and supplemented by separate protocols and enter into force in the manner prescribed for this Agreement.

Article 27
Enter into force and termination

1. This Agreement is subject to ratification, and enters into force upon the expiry of thirty (30) days after the exchange of the instruments of ratifications.
2. This Agreement is concluded for an indefinite period.
3. Either of the Parties may terminate this Agreement by notifying the other Party about its intention to terminate this Agreement through diplomatic channels. This Agreement shall be terminated after six (6) months from the day of the receipt by either Party such notification

Termination of this Agreement shall not affect completion of the proceedings initiated within the implementation of this Agreement.

IN WITNESSSWHEREOF, the undersigned, being duly authorities thereto by their respective states, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Tashkent On this day 27 Of 09. 2024, in the Arabic, Uzbek and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation this Agreement, the English text shall prevail.

For	For
The United Arab Emirates	**The Republic of Uzbekistan**

O‘ZBEKISTON RESPUBLIKASI VA BIRLASHGAN ARAB AMIRLIKLARI O‘RTASIDA FUQAROLIK VA IQTISODIY ISHLAR BO‘YICHA HUQUQIY YORDAM KO‘RSATISH TO‘G‘RISIDA SHARTNOMA

O‘zbekiston Respublikasi va Birlashgan Arab Amirliklari, keyingi o‘rinlarda “Tomonlar” deb ataluvchilar,

sud-huquq sohasida ikki tomonlama hamkorlikni yanada rivojlantirishga intilib,

fuqarolik va iqtisodiy ishlar bo‘yicha huquqiy yordam ko‘rsatish bo‘yicha hamkorlikni kuchaytirish zarurligini tan olib,

quyidagilar to‘g‘risida kelishib oldilar:

1-modda
Huquqiy yordam

1. Bir Tomonning fuqarolari boshqa tomonning hududida uning fuqarolari bilan bir xildagi huquqiy himoya bilan, shuningdek, boshqa tomonning sud va huquqni muhofaza qiluvchi organlariga milliy qonunchilikka muvofiq fuqarolik va iqtisodiy masalalarida ushbu tomon fuqarolari uchun belgilangan shartlarda murojaat qilish huquqi bilan ta’minlanadi.

2. Ushbu moddaning 1-bandi qoidalari Tomonlardan birining qonunchiligiga muvofiq uning hududida joylashgan va tashkil etilgan yuridik shaxslarga nisbatan ham qo‘llaniladi.

Tomonlardan birining fuqarolari boshqa Tomon hududidagi sud xarajatlarini shu Tomon fuqarolari uchun belgilangan tartibda, shu davlat qonunchiligiga muvofiq kamaytirish yoki undan ozod qilish huquqiga ega.

2-modda
Huquqiy yordam ko‘lami

Ushbu Shartnoma doirasida huquqiy yordam quyidagilarga qo‘llaniladi:

a) sudning chaqiruv qog‘ozlarini, boshqa sud va huquqiy hujjatlarni topshirish (keyingi o‘rinlarda - hujjatlarni topshirish);

b) dalillarni olish;

v) fuqarolik va iqtisodiy ishlar bo‘yicha sud qarorlari, shuningdek shunday ishlar bo‘yicha sud tomonidan tasdiqlangan kelishuv Shartnomalarini tan olish va ijro etish.

3-modda
Shartnomani qo‘llash

1. Ushbu Shartnoma, shuningdek, u kuchga kirgunga qadar fuqarolik va tijoriy ishlari bo‘yicha o‘zaro huquqiy yordam ko‘rsatish to‘g‘risidagi har qanday so‘rovga nisbatan qo‘llaniladi.

2. Ushbu Shartnoma vaqtinchalik yoki dastlabki choralarga nisbatan qo‘llanilmaydi, soliqqa tortish va imtiyozlar bilan bog‘liq masalalar bundan mustasno.

4-modda
Markaziy organlar va hujjatlarning haqiqiyligini tekshirish

1. Agar ushbu Shartnomada boshqacha qoida nazarda tutilgan bo‘lmasa, huquqiy yordam Tomonlarning markaziy organlari orqali amalga oshiriladi.

2. Quyidagilar ushbu moddaning 1-bandida ko’rsatilgan markaziy organlari hisoblanadi:

O‘zbekiston Respublikasi nomidan – O‘zbekiston Respublikasi Adliya vazirligi,

Birlashgan Arab Amirliklari nomidan – Birlashgan Arab Amirliklari Adliya vazirligi.

3. Huquqiy yordam so‘rab murojaat qilish bilan bog‘liq barcha hujjatlar So‘ralayotgan Tomon tomonidan belgilangan tartibda imzo va muxr bilan tasdiqlanishi lozim.

5-modda
Hujjatlarni topshirish va hujjatlarni taqdim etish uchun so‘rov

1. Mazkur Shartnomaga muvofiq taqdim etilgan hujjatlar So‘ralayotgan Tomon hududida taqdim etilgan hisoblanadi.

2. Hujjatlarni taqdim etish to‘g‘risidagi so‘rovda qabul qiluvchining to‘liq ismi, sharifi va familiyasi, yashash joyi va ish joyi, yuridik shaxslar uchun ularning nomi, yuridik manzil va (yoki) joylashgan joyi, ushbu shaxsga topshirilishi kerak bo‘lgan hujjatlar ro‘yxati va so‘rov bilan bog‘liq barcha ma’lumotlar ko‘rsatilishi kerak. Hujjatlarni taqdim etishning har qanday maxsus usuli maqsadga muvofiq deb hisoblansa, bu ham so‘rovda ko‘rsatilishi kerak.

6-modda
Hujjatlarni taqdim etish uchun so‘rovni bajarish tartibi

1. Hujjatlarni topshirish Tomonlarning sud organlari tomonidan So‘ralayotgan Tomonning markaziy organlari orqali amalga oshiriladi. Bunday huquqiy yordamni amalga oshirish uchun hech qanday to’lov va xarajatlar undirilishi mumkin emas.

2. Hujjatlarni topshirish, agar So‘ralayotgan Tomon qonunchiligiga zid bo‘lmasa, So‘rayotgan Tomon belgilagan maxsus usul yoki tartibda amalga oshirilishi mumkin.

3. Hujjatlarni topshirish pochta kanallari orqali amalga oshirilishi yoki to‘g‘ridan-to‘g‘ri qabul qiluvchiga, agar u hech qanday cheklovlarsiz ixtiyoriy ravishda qabul qilishga rozi bo‘lsa, yetkazilishi mumkin.

7-modda
Hujjatlar topshirilganligini tasdiqlash

1. So‘ralayotgan Tomon adliya organlarining vakolatlari hujjatlarni qabul qiluvchiga topshirish bilan cheklanadi.

2. Hujjatlarning topshirilganligi qabul qiluvchining imzosi yoki adliya organlarining ma’lumotnomasi bilan, qabul qiluvchining ismi-sharifi, taqdim etish sanasi va usuli, va agar bunday yetkazib berishni amalga oshirish mumkin bo‘lmasa, uni yetkazib bermaslik sabablari.

3. Qabul qiluvchi tomonidan imzolangan hujjatning/hujjatlarning nusxalari yoki huquqiy yordam ko‘rsatilganligini tasdiqlovchi hujjat Tomonlar markaziy organlari orqali so‘ragan organga yuboriladi.

8-modda
Dalillarni so‘rash

1. Vakolatli organlar ushbu Tomonning qonunchiligiga muvofiq boshqa Tomonning vakolatli organlariga so‘rov xati yuborish orqali fuqarolik va iqtisodiy-ishlar bo‘yicha dalillarni so‘rashi mumkin.

2. Ushbu Shartnoma maqsadlari uchun dalillarni olish quyidagilarni o‘z ichiga oladi:

a) qasamyod orqali yoki boshqacha tarzda guvohlarning ko‘rsatmalarini olish;

b) ushbu bandning “a)” kichik bandiga muvofiq olingan hujjatlar, yozuvlar, namunalarni tayyorlash, aniqlash yoki tekshirish.

3. So‘rov xatida quyidagilar ko‘rsatilishi kerak:

a) dalillarni so‘ragan vakolatli organ;

b) dalillar va barcha zarur ma’lumotlar talab qilinadigan ish yuritishning tabiati;

v) protsess ishtirokchilarining ismi-sharifi va manzillari (yuridik shaxslarning nomi, yuridik manzil va (yoki) joylashgan joylari);

d) olinadigan dalillar;

e) ko‘rikdan o‘tkaziladigan shaxslarning ismi-sharifi va manzillari.

4. Zarur bo‘lganda, so‘rov xatiga guvohlarning yoki boshqa shaxslarning so‘roq qilish ro‘yxati yoki ular so‘roq qilinayotgan narsa to‘g‘risidagi bayonnoma hamda bunday dalil yoki bayonotga taaluqli hujjatlar ilova qilinadi.

9-modda
Dalillarni so‘rash xatini bajarish tartibi

1. So‘ralayotgan Tomonning vakolatli organlari so‘rov xatini ushbu Tomon qonunchiligi qoidalariga muvofiq bajaradi va uning qonunchiligida ruxsat etilgan usullar va tartiblarni, shu jumladan majburlashning tegishli usullarini qo‘llash orqali talab qilinadigan dalillarni oladi.

2. So‘ralayotgan Tomon so‘rov xatida talab qilingan dalillarni olish bo‘yicha maxsus tartib yoki tartibni qo’llaydi, chunki bu uning qonunlari va amaliyotiga zid kelmaydi.

3. So‘rov xati iloji boricha tezroq bajarilishi kerak.

4. So‘ralayotgan Tomonning iltimosiga ko‘ra, So‘ralayotgan Tomon manfaatdor tomonlar va/yoki ularning vakillari unda ishtirok etishi mumkin bo‘lgan tartibda ko‘rib chiqish vaqti va joyi to‘g‘risida xabardor qiladi. Ushbu ma’lumotlar tomonlarga va/yoki ularning vakillariga bevosita yoki so‘ragan Tomon orqali yuboriladi.

5. Agar so‘rov xati bajarilgan bo‘lsa, uning bajarilishini tasdiqlovchi hujjatlar so‘ragan tomonga yuboriladi.

6. Agar so‘rov xati to‘liq yoki qisman bajarilmagan bo‘lsa, So‘ralayotgan Tomon bunday bajarmaslik sabablari to‘g‘risida darhol xabardor qilinadi.

10-modda
Diplomatik vakolatxonalar va konsullik muassasalarining vakolatlari

Tomonlar tegishli diplomatik vakolatxonalar va konsullik muassasalari orqali o’z fuqarolaridan hujjatlarni topshirish va dalillarni olish huquqiga ega. Biroq, majburlash yoki ulardan foydalanish tahdidi usullarini qo’llash mumkin emas.

11-modda
Huquqiy yordam ko‘rsatish bilan bog’liq xarajatlar

So‘ralayotgan Tomonning so‘rov xatini bajarishi va dalillarni olishi har qanday to’lovlar, xarajatlar yoki xarajatlarning qoplanishiga sabab bo’lmaydi. Shu bilan birga, So‘ralayotgan Tomon quyidagi xarajatlarni qoplashni talab qilishga haqli:

a) guvohlar, ekspertlar yoki tarjimonlarga to’langan xarajatlar va to’lovlar;

b) ixtiyoriy ravishda kelmagan guvohlarning ishtirok etishini ta’minlash uchun qilingan xarajatlar;

c) so‘ragan Tomonning iltimosiga binoan maxsus tartibni qo‘llash bilan bog‘liq sarf va xarajatlar.

12-modda
Huquqiy yordam ko‘rsatishni rad etish

1. Huquqiy yordam so‘rab murojaat qilishni rad etish mumkin emas, ulardan quyidagi hollar mustasno:

a) So‘ralayotgan Tomon adliya organlarining vakolatiga kirmasa;

b) So‘ralayotgan Tomonning suvereniteti, xavfsizligi yoki jamoat tartibiga zarar yetkazishi mumkin bo‘lsa;

c) So‘ralayotgan Tomon qonunchiligiga zid bo‘lsa.

2. So‘rovda ish bilan bog‘liq bo‘lgan yetarli qonuniy asoslar mavjud emasligi sababli rad etilishi mumkin emas.

3. Huquqiy yordam so‘rovini bajarish rad etilgan taqdirda, So‘ralayotgan Tomon uning sabablari to‘g‘risida So‘rayotgan Tomonni darhol xabardor qiladi.

13-modda
Huquqiy layoqat va maqom

1. Jismoniy shaxsning muomala layoqati ushbu shaxs fuqarosi bo‘lgan Tomonning qonun hujjatlari bilan belgilanadi.

2. Yuridik shaxsning huquqiy maqomi u tashkil etilgan Tomon hududidagi qonun hujjatlari bilan belgilanadi.

14-modda
Ko‘char mulk to‘g‘risidagi nizolar bo‘yicha sudlarning yurisdiksiyasi

1. Quyidagilar ko‘char mulk bilan bog‘liq masalalar bo‘yicha Tomonlarning sud organlari yurisdiktsiyaga kiradi:

a) da’vo qo‘zg‘atilgan paytda javobgarning yashash joyi shu Tomon hududida bo‘lsa;

b) da’vo qo‘zg‘atilgan paytda javobgar ushbu Tomon hududida iqtisodiy yoki sanoat xarakteridagi joy yoki filialga ega bo‘lsa yoki daromad olish uchun ishlayotgan bo‘lsa va da’vo bunday faoliyat bilan bog‘liq bo‘lsa;

c) da’vogar va javobgar o‘rtasidagi har qanday shakldagi kelishuv bo‘yicha sud muhokamasiga sabab bo‘lgan shartnoma majburiyatlari ushbu Tomon hududida bajarilgan yoki bajarilishi kerak bo‘lsa;

d) shartnomadan tashqari javobgarlikni buzish harakati ushbu Tomon hududida sodir etilgan bo‘lsa.

2. Har bir Tomonning sud organlari, agar ushbu Shartnoma qoidalariga muvofiq asosiy nizoni ko‘rib chiqish vakolatiga ega bo‘lsa, da’voni ta’minlash choralari to‘g‘risidagi arizalarni ko‘rib chiqishga haqli.

15-modda
Sud qarorlarini tan olish va ijro etish

Tomonlardan har biri o‘z qonunchiligiga muvofiq boshqa Tomon hududida chiqarilgan quyidagi sud hujjatlarini tan oladi va/yoki ijro etadi:

a) fuqarolik va iqtisodiy ishlari bo‘yicha sud qarori;

b) jinoyat ishlari bo‘yicha sudlar hukmlarini (qarorlarini) jinoyat tufayli yetkazilgan zararni undirish qismini.

16-modda
Sud qarorlarini tan olish va ijro etish shartlari

Ushbu Shartnoma qoidalarini inobatga olgan holda, qarorni tan olish yoki ijro etishni so‘ragan Tomonning sud organlari boshqa Tomonning sud organlari tomonidan amalga oshirilgan yurisdiksiya asoslarini o‘rganayotganda, agar qaror sirtdan qabul qilinmagan bo‘lsa, ushbu qarorda ko‘rsatilgan faktlar bilan bog‘liq bo‘ladi.

17-modda
Sud qarorlarini tan olish va ijro etish uchun hujjatlar

Bir Tomonning sud organlari qarorni boshqa Tomonda tan olish va ijro etishni so‘rab, markaziy organlar orqali quyidagilarni taqdim etadilar:

a) qarorning tasdiqlangan nusxasi;

b) agar qarorning o‘zida nazarda tutilmagan bo‘lsa, sud qarorining qonuniy kuchga kirganligi to‘g‘risidagi rasmiy hujjat;

c) qaror sirtdan qabul qilingan taqdirda, tarafning tegishli tartibda chaqirilganligini tasdiqlovchi chaqiruv varaqasi yoki boshqa hujjatning tasdiqlangan nusxasi;

d) agar so‘rov faqat qarorni ijro etish uchun bo‘lsa, ijro uchun qarorning rasmiy tasdiqlangan nusxasi.

18-modda
Qarorning tan olinishi va ijro etilishi

1. So‘ralayotgan Tomonning sud organlari sud qarorini tan olish yoki ijro etish to‘g‘risidagi masalani ko‘rib chiqish chog‘ida ishning mohiyatini ko‘rib chiqmasdan, qarorning ushbu Shartnomada nazarda tutilgan shartlarga muvofiqligini aniqlash bilan cheklanadi.

2. Barcha shartlar bajarilgan taqdirda, sud sud qarorini tan olish va ijroga qaratish to‘g‘risida ajrim chiqaradi.

3. Ijro qilish to‘g‘risidagi farmoyish sud qarorining to‘liq yoki bir qismi bo‘yicha, agar qarorning bunday qismini ijro etish ajraladigan bo‘lsa, berilishi mumkin.

19-modda
Sud qarorlarini ijro etish bilan bog’liq xarajatlar

Sud qarorlarini ijro etish bo‘yicha sud xarajatlariga nisbatan, hududida qarorlar ijro etiladigan Tomonning qonun hujjatlari qo‘llaniladi.

20-modda
Tan olinishi va ijro etilishi lozim bo‘lmagan sud qarorlari

Sud qarori quyidagi hollarda tan olinmaydi yoki ijro etilmaydi, agar:

a) kuchga kirmagan;

b) vakolatli yurisdiktsiya sudi tomonidan qabul qilinmagan;

v) ishning mohiyati bo‘yicha ko’rib chiqilmagan;

d) So‘ralayotgan Tomonning qonunchiligini qo‘llashni rad etish to‘g‘risidagi ish yuritish bo‘yicha chiqarilgan bo‘lsa, bunday qonun qo‘llanilishi mumkin bo‘lgan bo‘lsa;

e) So‘ralayotgan Tomonning amaldagi qonunchiligiga va jamoat tartibiga zid bo’lgan da’voni o’z ichiga olgan bo’lsa;

f) So‘ralayotgan Tomonning qonuniy vakillik yoki muomalaga layoqatsiz shaxslarga nisbatan qonunlari va qoidalarini buzsa;

g) sirtdan o‘tgan va javobgar o’z mamlakatida amaldagi qoidalarga muvofiq tegishli ravishda chaqirilmagan bo’lsa;

h) o‘sha taraflar o‘rtasida, xuddi shu mavzu bo‘yicha va xuddi shu asoslar bo‘yicha ish bo‘yicha Tomonning hududida tan olinishi yoki ijro etilishi kerak bo‘lgan qaror qabul qilingan bo‘lsa, unga ko‘ra qonuniy kuchga kirgan qaror mavjud bo‘lsa; yoki agar ushbu Tomonning sudi ushbu ish bo‘yicha ilgari ish qo‘zg‘atgan bo‘lsa.

21-modda
Arbitraj qarorlarini tan olish va ijro etish

1. Ushbu Shartnoma qoidalariga zarar yetkazmagan holda, Tomonlardan birining hududida qabul qilingan arbitraj qarorlari boshqa Tomon hududida tan olinadi va ijro etiladi, agar:

a) arbitraj qarori nizo taraflarining huquqiy munosabatlardan kelib chiqadigan har qanday aniq yoki kelajakdagi nizoni hal qilish uchun hakamlarga topshirish to‘g‘risidagi yozma kelishuviga asoslangan bo‘lsa;

b) qarori So‘ralayotgan Tomon qonunchiligiga muvofiq arbitrajga oid masalalar bo‘yicha qabul qilingan bo‘lsa va So‘ralayotgan Tomonning davlat siyosatiga zid bo‘lmasa.

2. Arbitraj sudining qarorini tan olish va ijro etish to‘g‘risida so‘ragan Tomon qarorning bir nusxasini sud qarori ijro etilishi to‘g‘risida so‘ragan Tomonning adliya organlarining tegishli hujjati va nizoni hal qilish huquqini beruvchi nizolashayotgan tomonlar o‘rtasidagi kelishuvning tasdiqlangan nusxasi bilan birga yuboradi.

22-modda
Do‘stona kelishuvlar

1. Tomonlardan birining o’z qonunchiligiga muvofiq da’volarni ko’rib chiqish vakolatiga ega bo‘lgan sud organi tomonidan tasdiqlangan kelishuv Shartnomai boshqa Tomonning hududida uni amalga oshirish imkoniyatini tegishli ravishda hisobga olgan holda tan olinadi va ijro etiladi, agar So‘ralayotgan Tomon qonunchiligiga zid bo‘lmasa.

2. Kelishuv Shartnomaini tan olish yoki bajarishni so‘ragan Tomon kelishuvni tasdiqlovchi sud hujjatining rasmiy nusxasini taqdim etadi.

23-modda
Tillar

1. Yozuvlarda Tomonlar markaziy organlari o‘z davlatlarining rasmiy tilidan ikkinchi Tomonning rasmiy tiliga yoki ingliz tiliga tarjimasi taqdim etiladigan holda foydalanadilar.

Barcha so‘rovlar va tasdiqlovchi hujjatlar, shuningdek ularni rasmiylashtirish hujjatlari ikki nusxada taqdim etiladi va So‘ralayotgan Tomonning davlat tiliga yoki ingliz tiliga tarjimasi ilova qilinadi.

24-modda
Boshqa xalqaro shartnomalar

Ushbu Shartnoma qoidalari Tomonlarning ular ishtirokchisi bo’lgan boshqa xalqaro shartnomalardan kelib chiqadigan huquq va majburiyatlariga ta’sir qilmaydi.

25-modda
Nizolarni hal qilish

Ushbu Shartnomani amalga oshirish yoki talqin qilishda yuzaga keladigan har qanday nizolar Tomonlar o’rtasida diplomatik kanallar orqali maslahatlashuvlar va muzokaralar yo‘li bilan hal qilinadi.

26-modda
O‘zgartirish va qo‘shimchalar

Tomonlarning o‘zaro kelishuviga ko‘ra, ushbu Shartnomaga alohida bayonnomalar bilan rasmiylashtiriladigan o‘zgartirish va qo‘shimchalar kiritilishi va ushbu Shartnoma uchun belgilangan tartibda kuchga kirishi mumkin.

27-modda
Kuchga kirish va tugatish

1. Ushbu Shartnoma ratifikatsiya qilinishi kerak va ratifikatsiya yorliqlari almashtirilgandan keyin o‘ttiz (30) kun o‘tgandan keyin kuchga kiradi.

2. Ushbu Shartnoma noma’lum muddatga tuziladi.

3. Tomonlardan har biri boshqa Tomonni diplomatik kanallar orqali ushbu Shartnomani bekor qilish niyati to‘g‘risida xabardor qilgan holda ushbu Shartnomani bekor qilishi mumkin. Ushbu Shartnoma Tomonlardan biri bunday xabarnoma olgan kundan boshlab olti (6) oy o‘tgach bekor qilinadi.

Ushbu Shartnomaning bekor qilinishi ushbu Shartnomani amalga oshirish doirasida boshlangan ishlarning tugallanishiga ta’sir qilmaydi.

YUQORIDAGILARNI INOBATGA OLIB, tegishli davlatlar tomonidan vakolat berilgan quyida imzo chekuvchilar ushbu Shartnomani imzoladilar.

2024-yil 09-yil 27 Tashkent da ikki nusxada o‘zbek, arab va ingliz tillarida tuzildi, bunda barcha matnlar bir xil kuchga ega. Ushbu Shartnomani talqin qilishda kelishmovchiliklar yuzaga kelgan taqdirda, ingliz tilidagi matn ustunlik qiladi.

O‘zbekiston Respublikasi uchun	**Birlashgan Arab Amirliklari uchun**